

مقدمة

لا يحمي الدستور حرية الديانة صراحة، ولا ينص على حرية العبادة، لكن الحكومة عموماً تحترم حق المواطنين والأجانب المقيمين فيها في ممارسة شعائرهم الدينية. ولم يتغير احترام الحكومة للحرية الدينية بشكل ملحوظ خلال العام. ويتمتع المواطنون المسلمون السنة بوضع أفضل.

شهدت البلاد بعض العنف الطائفي عندما قامت جماعات شيعية بارزة بمظاهرات واحتجاجات تطالب بالإصلاح السياسي. على ذلك قامت الحكومة بالتدقيق في خطب رجال الدين على نحو متزايد، واعتقلت عدد من أبناء الطائفة الشيعية، من بينهم رجال دين، وسحبت جنسية 31 شخصاً من المواطنين الشيعة، بما في ذلك ثلاثة من رجال الدين، بحجة أنهم يشكلون خطراً أمنياً على البلاد. كما كانت هناك ادعاءات حول الاستخدام المفرط للقوة والتعذيب وسوء معاملة المحتجزين الذين اعتقلوا خلال الاحتجاجات. واتخذت الحكومة خطوات لتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ذات الصلة بالطائفة الشيعية، مثل إعادة العديد من الموظفين الشيعة إلى وظائفهم الحكومية وشبه الحكومية التي فصلوا منها في عام 2011، وإعادة بناء بعض المواقع الدينية الشيعية التي هدمت في عام 2011. كما رحبت الحكومة بنقل مقر مطرانية الروم الكاثوليك لشبه الجزيرة العربية من الكويت إلى البحرين، وتبرعت بأرض لبناء مجمعها.

كانت هناك بعض التقارير عن اضطهاد مجتمعي وتمييز على أساس الانتماء الديني والمعتقد والممارسة الدينية، بما في ذلك حوادث عنف طائفي، خاصة بين الطائفتين السنية والشيعية. وقامت بعض وسائل الصحافة الموالية للحكومة ووسائل الإعلام المجتمعي بنشر مقالات ونعوت معادية للشيعة. وعندما انتقلت الممثلة الكاثوليكية الرومانية لشبه الجزيرة العربية للبلاد، احتج بعض رجال الدين قائلين بأن بناء الكنائس ممنوع في منطقة شبه الجزيرة العربية.

وقام كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية، بما في ذلك ممثلي السفارة الأمريكية، بتوضيح قلق الولايات المتحدة حول القيود الحكومية المفروضة على الحرية الدينية لكل من الحكومة والجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. كما قام مسؤولي السفارة بمراقبة عملية تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، بما في ذلك إعادة بناء أماكن للعبادة. كما ناقش مسؤولي السفارة والزوار من الولايات المتحدة قضايا التسامح الديني مع الجمهور.

القسم الأول: الديموغرافيا الدينية

يجمل تعداد عام 2010 العدد الكلي للسكان بـ 1.2 مليون، يمثل المواطنون أقل قليلا من نصف عدد السكان. 99 في المائة من المواطنين مسلمين، بينما اليهود والمسيحيين والهندوس والبهاثيين يشكلون الواحد في المائة المتبقي. ويشكل المسلمون 70.2 في المائة من مجموع السكان من المواطنين وغير المواطنين. ولا تنشر الحكومة إحصاءات حول تعداد الطائفتين الشيعية والسنية، ومع ذلك فإنه يعتقد على نطاق واسع بأن الشيعة يمثلون أغلبية المواطنين في البلاد.

هناك ما يقرب من 350 مسجدا سنيا مرخصا، في حين أن عدد أماكن العبادة الشيعية المرخصة تشمل 863 مسجدا و589 مأتما (مراكز ثقافية دينية شيعية). في المشاريع السكنية الجديدة مثل مدينة حمد ومدينة عيسى، والتي غالبا ما تكون مختلطة السكان شيعة وسنة، تميل الكفة لصالح المساجد سنية.

ويشكل الأجانب، ومعظمهم من جنوب آسيا ومن دول عربية أخرى، ما يقدر بنحو 54 في المائة من السكان. ما يقرب من نصف الأجانب المقيمين هم من غير المسلمين، بما في ذلك الهندوس والبوذيين والمسيحيين (في المقام الأول الروم الكاثوليك، والبروتستانت، والأرثوذكس، ومار توما من جنوب الهند)، والبهاثيين، والسيخ.

القسم الثاني: احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

لا يحمي الدستور صراحة الحرية الدينية. لكنه ينص على حرية الفكر، وحرمة دور العبادة، وحرية القيام بالشعائر الدينية وإقامة المواكب والاجتماعات الدينية، وفقا للعادات المرعية في البلد. وينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. ويحظر الدستور التمييز في حقوق وواجبات المواطنين على أساس الدين أو العقيدة، إلا أنه لا توجد قوانين إضافية لمنع التمييز، ولا إجراءات لتقديم التظلم.

لا يفرض الدستور صراحة قيودا على حق غير المسلمين في اختيار دينهم او ممارسته أو تغييره، ولا على عملية دراستهم او مناقشاتهم او ترويجهم لمعتقدهم. ومع ذلك، فإن إعلانه بأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة والشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، يوحي بأن المسلمين ممنوعون من تغيير دينهم.

من جانبه يفرض قانون العقوبات عقوبة لا تزيد على سنة واحدة سجن، أو غرامة لا تزيد على 100 دينار (حوالي 260 دولار أمريكي) لمن يشهر علنا "بأي من الطوائف الدينية الرسمية، أو بممارساتهم الدينية." وتطبق نفس عقوبة لمن يشهر بسمعة شخصية دينية.

ويجب على كل جماعة دينية مسلمة الحصول على ترخيص من وزارة العدل والشؤون الإسلامية يسمح بقيامها وممارستها لنشاطها. وإذا قامت أي جماعة دينية بتنظيم نشاط خارج مقرها دون الحصول على ترخيص، فإنها يمكن أن تحاكم لمخالفتها قانون التجمع. ولكن هذا لم يحدث عمليا. ويجب على الجماعات الدينية غير المسلمة التسجيل لدى وزارة التنمية الاجتماعية. وقد تحتاج الجماعات الدينية أيضا إلى موافقة من وزارة التربية والتعليم، او وزارة الثقافة، او هيئة شؤون الإعلام، أو وزارة الداخلية، حسب طبيعة الأنشطة المزمع القيام بها. وهناك 19 جمعية دينية غير مسلمة مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الكنائس المسيحية والمعابد الهندوسية. وهناك عدد من الجمعيات الدينية غير المسلمة لم تتقدم لتسجيل نفسها لإعتقادها بأن وزارة التنمية الاجتماعية ترفض قبول أي طلبات جديدة لمجموعة دينية غير مسلمة.

لا تحدد الحكومة الدين أو الطائفة في وثائق الهوية الوطنية. طلبات شهادة الميلاد تشمل ديانة (والدي) الطفل، ولكن ليس الطائفة. ومع ذلك فإن شهادة الميلاد لا تظهر ديانة المولود.

ويتكون النظام القضائي المدني والجنائي من مزيج من المحاكم بسبب تنوع المصادر القانونية، بما في ذلك المدارس الفقهية لكل من المذهب الجعفري (الشيوعي) والمالكي (السنني)، والقانون القبلي، وكذلك القوانين واللوائح المدنية الأخرى.

والشريعة هي مصدر قانون الأحوال الشخصية، ويمكن ان تختلف حقوق الشخص وفقا للتفسير الشيعي أو السنني، حسب مذهب الشخص او وفقا لقرار صادر من المحكمة. وفي مايو 2009، اعتمدت الحكومة أول

قانون الأحوال الشخصية في البلاد ينظم شؤون الأسرة مثل الميراث، وحضانة الأطفال، والزواج، والطلاق. لكن هذا القانون يطبق على السكان السنة فقط، حيث عارض رجال الدين والمشرعين الشيعة الشق الشيعي من القانون والذي كان من المفروض ان يسري على المحاكم الجعفرية. المصادقة على هذا القانون أضفى الطابع المؤسسي على حماية النساء، مثل اشتراط موافقة الزواج والسماح للنساء بوضع شروطهن في عقد الزواج.

ويتمتع المواطنون الشيعة والسنة بحقوق متساوية أمام القانون. ولكن على الرغم من أن الشيعة يعتقد بأنهم يشكلون الغالبية العظمى من المواطنين، يهيمن السنة على الحياة السياسية في البلاد. من الأربعين عضوا في مجلس الشورى الذين يتم تعيينهم من قبل الملك، هناك ثمانية عشر عضوا من الشيعة. وخمسة من وزراء الحكومة التسعة والعشرين هم من الشيعة، بما في ذلك واحد من النواب الأربعة لرئيس الوزراء.

يتطلب بناء أماكن العبادة موافقة عدد من الهيئات الوطنية والبلدية. وللملك وحده السلطة القانونية لتخصيص الأراضي العامة. أما الجهات الحكومية التي تمنح تراخيص البناء فهي وزارة العدل والشؤون الإسلامية، ومجلس إدارة الأوقاف الإسلامية، والبلديات الخمس في البلاد، وإدارة التسجيل العقاري، وإدارة المساحة.

ويحظر قانون الصحافة والمطبوعات الإعلام المعادي للإسلام وينص على حبس "كل من يعرض الدين الرسمي للدولة للإهانة والانتقاد." وينص القانون على أنه "يمنع، وبأمر وزاري، نشر أي مطبوع ضد نظام الحكم في البلاد أو ضد الدين الرسمي للبلاد." وبإمكان جمعيات الأقليات الدينية إنتاج وتوزيع مطبوعات ومنشورات دينية، شريطة أن لا تنتقد الإسلام. ولا يمنع القانون ولا يعاقب ولا يقيد استيراد أو حيازة أو توزيع الكتب الدينية، أو الملابس، أو الشعارات.

تدريس الدين الإسلامي إلزامي لجميع طلاب المدارس العامة. ويشكل المذهب المالكي في الفقه السني أساس المنهج الدراسي الديني الذي لا يتضمن التقليد الجعفري الشيعي.

وتحتفل الحكومة بالأعياد الدينية التالية كأعياد وطنية: ولادة النبي محمد، عيد الفطر، عيد الأضحى، أول السنة الهجرية، وعاشوراء.

الممارسات الحكومية

كانت هناك تقارير عن انتهاكات للحرية الدينية، بما في ذلك تقارير عن سجن واعتقال. وشهدت البلاد اضطرابات مستمرة، بما في ذلك احتجاجات مطالبة بالإصلاح السياسي تخللها عنف بين المتظاهرين وقوات الأمن. وألقت الشرطة خلال السنة على أفراد، غالبيتهم العظمى من الشيعة، لقيامهم بأنشطة ذات طابع سياسي وديني في نفس الوقت. كما كانت هناك تقارير عن اعتقال تعسفي واستخدام مفرط للقوة، وتعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين.

وأفادت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية عن وقوع حالات عديدة من التعذيب، كان الضحايا فيها من الشيعة. ووفقا لأقوال الضحايا، فإن المسؤولين الأمنيين استخدموا اساءة المعاملة الجسدية والنفسية لانتزاع الاعترافات والتصريحات تحت الإكراه أو بغرض الانتقام والعقاب. فبالإضافة إلى الاعتداء الجسدي، ذكر المعتقلون بأن المسؤولين منعوهم من الصلاة وقاموا بإهانة طائفهم الدينية.

في نوفمبر، وفي الفترة التي تسبق عاشوراء، استدعت وزارة الداخلية لفترة وجيزة الروايد (المنشدين الدينيين) عبد الأمير البلادي وحسين سهوان وقامت بإستجوابهما حول أنشطتهما متهمة اياهما بتسييس الاحتفالات الدينية من خلال ترديد شعارات سياسية في الموكب الدينية. وفي نفس الشهر أيضا تم اعتقال رجلي الدين الشيعيين السيد كمال الهاشمي والسيد احمد الماجد للتحقيق معهم بعد إتهامهما بتسييس خطبهم الدينية. أطلق سراح الهاشمي في التاسع والعشرين من الشهر في حين تم اتهام الماجد بإنشاء منظمة إرهابية، وحتى نهاية العام لا يزال محتجزا مع أربعة متهمين آخرين، في انتظار المحاكمة.

في الثامن من ديسمبر حكمت المحكمة على مدون يبلغ من العمر 19 سنة بسنتين سجن بتهمة "الإساءة الى زوجة النبي وكيل شتائم مهينة جدا الى شخصيتها." وحتى نهاية العام كان يقضي عقوبته في السجن وسوف تنتظر محكمة الإستئناف في قضيته.

في نوفمبر قامت الحكومة بسحب جنسية 31 شيعيا، بما في ذلك ثلاثة من رجال الدين، مستندة الى نص قانوني في قانون المواطنة يجيز مثل هذا التجريد للأفراد "في حال قيامهم بأعمال تسبب ضررا لأمن الدولة."

ولم يتضح حتى نهاية العام ما اذا كان بإمكان البحرينيين الواحد والثلاثين الطعن في القرار أو كيف سيؤثر فقدانهم الجنسية على من يعولونهم.

وظل عدد من رجال الدين الشيعة البارزين اعتقلوا في عام 2011 لإرتباطهم بحركة الاحتجاج السياسية المعارضة في السجن حتى نهاية العام، بعد أن تم تأييد الأحكام الصادرة بحقهم. من بينهم الأمين العام لجمعية أمل السياسية الشيخ محمد المحفوظ، وعبد الجليل المقداد زعيم الحركة السياسية غير المسجلة "وفاء"، والشيخ محمد الصفاق (المعروف أيضا باسم محمد حبيب المقداد)، أحد أبرز رجال الدين الشيعة المستقلين. وألغت محكمة الاستئناف المدنية الحكم الصادر بحق الشيخ عبد العظيم المهدي، العضو السابق في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وأطلق سراحه من السجن.

وكان هناك العديد من ادعاءات حول قيام قوات الأمن بعمليات "عقاب جماعي" ضد الأحياء ذات الأغلبية الشيعية. وشملت هذه الإدعاءات قيام قوات الأمن بفرض قيود مؤقتة على حركة الأشخاص والبضائع من وإلى القرى الشيعية، كما كانت هناك ادعاءات واسعة النطاق حول الاستخدام المفرط للغاز المسيل للدموع، وحوادث اعتقالات متعددة.

وعلى الرغم من أن الحكومة احترمت وبشكل عام حق المواطنين والأجانب المقيمين في ممارسة شعائرهم الدينية، إلا أنها واصلت ممارسة مستوى من السيطرة على الأنشطة الدينية، من خلال مراقبتها للشريعة والسنة، ومراقبة الخطب الدينية، ومنع مصليين من حضور الشعائر الدينية. في الثاني من ديسمبر أعلنت وزارة العدل والشؤون الإسلامية أنها أرسلت 18 إنذار كتابي إلى سبعة رجال دين، وأنه في غضون فترة خمسة أشهر قامت بمراجعة 221 خطبة دينية بحثا عن العبارات والجمل التي من شأنها "تسييس" أماكن العبادة.

خلال شهر محرم، قبل إحياء مراسم عاشوراء، اعتقلت الحكومة واستدعت علماء دين، ورؤساء ماتم، وخطباء لسؤالهم عن موضوع محاضراتهم والقصائد التي ستتردد خلال مواكب عاشوراء.

وفي شهر أغسطس أعلن وزير العدل والشؤون الإسلامية الشيخ خالد بن علي آل خليفة قرارا بوقف سيد كامل الهاشمي عن الخطابة. لكن الهاشمي واصل إمامته للمصليين يوم الجمعة متحديا ذلك الأمر. وفي أغسطس

ايضا قامت وزارة العدل بنقل عالم الدين السني الشيخ عادل حسن الحمد من مسجده الى مسجد آخر بعد أن أعرب عن معارضته لتبرع الحكومة لأرض يقام عليها مجمع الكنيسة الكاثوليكية الجديدة.

في نوفمبر قام رجال وزارة الداخلية بوضع الحواجز لمنع المصلين من حضور صلاة وخطبة الجمعة بإمامة رجل الدين الشيعي البارز الشيخ عيسى قاسم. وفي الاشتباكات التي تلت وضع الحواجز توفي أحد الشباب الشيعة وجرح العديد من أفراد قوات الأمن.

لم تتدخل الحكومة عادة في ما تعتبره الشرائع الدينية "المشروعة"، وسمحت للتجمعات غير المسلمة بالحفاظ على أماكن العبادة وعرض الرموز الدينية. لكنه خلال فترة الاضطرابات، بما في تلك الاضطرابات ذات الطابع الطائفي، تدخلت قوات الأمن أحيانا في المواكب الدينية وتشجيع الجنائز. وقامت الحكومة بالسماح للمناسبات العامة الدينية، وأبرزها مسيرة المواكب السنوية الكبيرة للمسلمين الشيعة خلال شهر محرم، وغيرها من المناسبات على مدار العام.

وفي أغسطس تبرعت الحكومة بأرض لبناء مجمع جديد للكنيسة، مما يمهّد الطريق لنقل مطرانية الكاثوليك في شمال الجزيرة العربية من الكويت إلى البحرين.

وقام تقرير لجنة تقصي الحقائق 2011 بتوثيق هدم الحكومة لـ 28 مسجد ومأتم وضريح، من أصل ما مجموعه 53 من الأماكن الدينية الشيعية التي قالت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بأنها تعرضت للهدم والإتلاف. وبحلول نهاية عام 2012، كانت الحكومة قد اقتربت من الانتهاء من إعادة بناء خمسة مساجد: مسجد الإمام علي في مدينة زايد، مسجد أم البنين في مدينة حمد، ومسجد الإمام علي في صدد، ومسجد فاطمة الزهراء في مدينة زايد، ومسجد الرسول الأعظم في مدينة حمد. وشمل تقرير لجنة المتابعة، المكلفة بمتابعة تطبيق توصيات لجنة تقصي الحقائق، خططا للحكومة لإعادة بناء 18 مسجداً آخر. ومع نهاية العام لم يبدأ البناء بعد في هذه المساجد، إلا أن الحكومة قامت بالتنسيق مع الجهات المعنية وإدارة الاوقاف الجعفرية، وقامت بتسجيل الأراضي غير المسجلة سابقاً، وخصصت ميزانية للبناء، وأصدرت تصاريح البناء لهذه المساجد. وسيتم دمج تسعة من المساجد التي هدمت، كلها في قرية النويدرات، في أربعة مساجد جديدة.

وقامت مجموعات من المجتمع الشيعي ببناء هياكل بسيطة للعبادة وأعدت بناء بعض المساجد في بعض مواقع المنشآت الدينية التي هدمتها الحكومة عام 2011 دون استخراج وثيقة للأرض أو رخصة بناء. فقامت الحكومة بهدم بعض هذه المنشآت غير المرخصة، بما في ذلك هيكل مسجد أبو طالب في مدينة حمد والذي شرع في بناؤه على نفقات خاصة. وذكرت وسائل الاعلام المحلية ان السلطات هدمت المباني قيد الإنشاء لكل من مسجد فدك الزهراء ومسجد الإمام حسن العسكري في مدينة حمد ومسجد السجاد في قرية كرزكان. وقام المواطنين في قرية النويدرات بترميم مسجد مؤمن دون تدخل من قبل الحكومة.

لا يبث تلفزيون البحرين خطب الجمعة من المساجد الشيعية، في حين البث من المساجد السنية مستمر بانتظام على تلفزيون البحرين.

ويقوم بعض المسؤولين العموميين مثل النائب جاسم السعيدى بإهانة الشيعة مرارا وتكرارا. في نوفمبر وصف السعيدى رجل الدين الشيعي عيسى قاسم بأنه "ارهابي وراع للإرهاب" وهاجم الممارسات الدينية الشيعية في عاشوراء. وفي نوفمبر اجتمعت اللجنة التشريعية البرلمانية بناء على طلب من المدعي العام لمناقشة رفع الحصانة البرلمانية عن السعيدى، إلا أن اللجنة صوتت برفض الطلب.

وفي أعقاب فصل 2200 من العمال الشيعة في القطاعين العام والخاص في عام 2011 خلال فترة الإضطرابات، قامت الحكومة بجهود لإعادة أولئك العمال إلى وظائفهم السابقة وفقا لتوصيات لجنة تقصي الحقائق. زعمت الحكومة أنه وحتى ديسمبر 2012 تم حل 98 في المائة من حالات الفصل من الخدمة. ولكن المنظمات العمالية تقند الإدعاء هذا بحجة أن العديد من المفصولين لم يعودوا الى وظائفهم السابقة او الى وظائف مماثلة.

وعادة يتمتع المواطنون السنة بأفضلية في المناصب الحكومية الحساسة، وفي المناصب الإشرافية في الخدمة المدنية، وفي الجيش. وأكد سياسيون وناشطون شيعة أن الحكومة وبعض النخبة من رجال الأعمال يمارسوا التمييز ضد المواطنين الشيعة في التوظيف والترقيات. وعادة ما تفضل عمليات التوظيف والترقيات في الخدمة المدنية المرشحين السنة. وكانت الخدمات التعليمية والاجتماعية والبلدية في معظم المناطق الشيعية أدنى من تلك التي في المجتمعات السنة. وأكد سياسيون وناشطون شيعة أن عمليات التجنيس الحكومية تفضل المتقدمين السنة أكثر من الشيعة.

وواصل الشيعة تأكيدهم بأنهم لم يتمكنوا من الحصول على المناصب الحكومية، وخصوصا في الأجهزة الأمنية، وذلك بسبب انتمائهم الديني. هناك عدد قليل من المواطنين الشيعة في مناصب مهمة في الدفاع وقوى الأمن الداخلي، على الرغم من أنهم الأكثرية في صفوف المجندين. وهناك مزاعم بأن الحكومة سمحت للموظفين السنة الأجانب العاملين في الأجهزة الأمنية ممن عاشوا في البلاد لأقل من 15 عاما بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية. وحسب القانون فإن العرب الذين أقاموا في البلاد لمدة 15 عاما وغير العرب الذين أقاموا في البلاد لمدة 25 عاما مؤهلون لتقديم طلبات للحصول على الجنسية. هناك نقص في الشفافية في عملية التجنيس، وكان هناك العديد من التقارير التي تفيد بأن قانون الجنسية لم يطبق بشكل موحد.

ويعمل الشيعة في بعض فروع الشرطة، مثل شرطة المرور، ولكن ليس في شرطة مكافحة الشغب المسؤولة عن التعامل مع المظاهرات والاضطرابات المدنية. ووفقا لتقرير لجنة المتابعة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق لشهر نوفمبر 2012 فإن وزارة الداخلية وضعت خطة عمل لتوظيف المواطنين البحرينيين من جميع المحافظات والطوائف. ووفقا لتقرير المتابعة، فإن الوزارة قامت بتوظيف 100 من الإناث و 255 من الذكور العاملين في الجولة الأولى من التوظيف لشرطة المجتمع، للقيام بعمل الشرطة في جميع الإدارات بالوزارة. ومع ذلك، لا يمكن التحقق من التطبيق العادل لهذه المبادرة لأنه لم يتوفر تحليل إحصائي للمجندين الجدد على أساس الطائفة.

ويمثل المواطنون الشيعة تمثيلا غير متكافئ في وزارة التربية والتعليم في كل من المناصب القيادية وبين صفوف مشرفي مدرسي الدراسات الإسلامية الذين يراقبون ويعلمون المدرسين الآخرين. وعلى الرغم من وجود العديد من مدرسي الدراسات الإسلامية الشيعة، إلا أن السلطات المدرسية تمنعهم من تدريس التقاليد والممارسات الشيعية وتأمروهم بالإلتزام بالمناهج الدراسية.

كل إحصائي المناهج في قسم الدراسات الإسلامية في إدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم هم من السنة. شكلت إدارة المناهج لجنة منفصلة من المعلمين ورجال الدين الشيعة، جنبا إلى جنب مع أعضاء من إدارة المناهج، لتطوير مناهج الدراسات الإسلامية في المعهد الجعفري، المؤسسة الوحيدة الممولة من قبل الدولة التي يمكن للمعلمين فيها مناقشة المعتقدات والتقاليد الشيعية. وهناك خمس حوزات علمية (مدارس دينية شيعية) وخمس مدارس دينية سننية مسجلة.

وتمول الحكومة وتمارس الرقابة على المؤسسات الدينية الإسلامية الرسمية، بما في ذلك المساجد الشيعية والسنية، والمراكز الدينية، ودائرتي الأوقاف الشيعية والسنية، والمحاكم الدينية التي تمثل كلا من المذهب الشيعي والمذهب السني في الفقه الإسلامي. ويراقب المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ويوافق على التعيينات في المجتمعين السني والشيعي.

القسم الثالث. احترام المجتمع للحرية الدينية

عززت الضغوط الاجتماعية الاعتقاد بأن الدستور يوحي ضمناً بأن المسلمين ممنوعون من تغيير دينهم.

واستمر التوتر الإقليمي بين السنة والشيعية والانقسامات السياسية التاريخية في التأثير على العلاقات بين المسلمين. وتتبع بعض التوترات بين المسلمين الشيعية والسنة من عوامل اجتماعية واقتصادية. فالمسلمين الشيعية يشكلون غالبية المواطنين الذين يعانون من الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض حيث يعتقد على نطاق واسع أن معدل البطالة بينهم أعلى من المسلمين السنة.

وتظهر التعليقات المعادية للشيعية بانتظام في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية الموالية للحكومة. ففي يناير طالب البرلمان السابق محمد خالد بقتل المتظاهرين الشيعية، واصفا إياهم بـ "الخونة".

في أغسطس، وفي أعقاب إعلان الحكومة عن تبرعها بأرض للكنيسة الكاثوليكية الرومانية ونية الكنيسة نقل مقر الكنيسة الرسولية في شمال شبه الجزيرة العربية (من الكويت) الى البحرين، قام 70 من رجال الدين بالتوقيع على عريضة تقول بأنه يمنع بناء الكنائس في شبه الجزيرة العربية.

اتسمت الاحتجاجات في القرى ذات الأغلبية الشيعية بالعنف أحياناً، مع حرق المتظاهرين للإطارات، وإغلاق الطرق، ورمي عبوات حارقة. وتتبع الاحتجاجات بشكل كبير من الإدراك لدى الكثيرين في المجتمع الشيعي بحصولهم على معاملة غير متساوية من قبل الحكومة تحت مظلة القانون وفي مجالات أخرى، مثل التوظيف، فضلاً عن الغضب من استخدام الشرطة للقوة المفرطة في بعض الحالات. وقام بعض

المتظاهرين بالتشجيع على القيام بأعمال شغب وأنشطة أخرى غير قانونية. وسجلت حالات من الاشتباكات الطائفية، بما في ذلك في ابريل عند دوار ألبا بالقرب من قرية النويدرات.

وكانت هناك حوادث متعددة من التخريب ضد محلات يملكها رجل الاعمال الشيعي البارز فيصل جواد. ففي ابريل قام غوغائيون بسرقة أحد محلات الأغذية المملوكة لجواد مستخدمين قضبان الحديد والعصي في هجومهم على المحل. هذا الهجوم، الذي قامت بتصويره الكاميرا التلفزيونية الأمنية في المحل، كان واحدا من سلسلة من الهجمات والتهديدات وأعمال التخريب ضد هذه الشركة.

وظهرت بعض التعليقات والرسوم الكاريكاتورية المعادية للسامية في الصحافة والإعلام الإلكتروني، وعادة ما تكون متعلقة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، من غير ان تلقى أي رد من قبل الحكومة.

القسم الرابع. سياسة حكومة الولايات المتحدة

واصل المسؤولون بالسفارة الامريكية الإجتماع بانتظام مع الزعماء الدينيين، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والجماعات السياسية لمناقشة المواضيع المتعلقة بالحرية الدينية. وقامت السفارة وزوار البلاد من المسؤولين الأمريكيين بانتظام بالتعبير عن الإهتمام بالحرية الدينية خلال لقاءات مع عدد من المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك وزراء العدل والداخلية وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، وأعضاء البرلمان، ومجلس الشورى. وواصلت السفارة الضغط على الحكومة لحماية المواقع الدينية والحرية الدينية، وإجراء حوار مع مجموعات المعارضة، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، بما في ذلك إعادة بناء أماكن للعبادة.

كما شارك مسؤولي السفارة في حوارات عامة واستضافوا رئيس منظمة بارزة للمسلمين الأميركيين في زيارة لمدة أسبوع في بداية شهر رمضان. شارك الزائر خلالها في جلسة تفاعلية مع الضيوف سلطت الضوء على أهمية الاحترام والتعايش والتسامح في أي مجتمع كما أمّ الصلاة في مسجد الفاتح الكبير، وحضر عدد من المجالس الرمضانية التقى خلالها برجال دين ورجال أعمال بحرينيين وممثلي وسائل الإعلام وأكاديميين. وتحدث في كل اللقاءات عن تجربة المسلمين الأميركيين في التغلب على الاختلافات الدينية من خلال التصالح والتسامح.